الشرق

الخميس 12 حزيران 2008 ♦ العدد 17738

7

وزارتا المال والاتصالات أقرتا نظام ادارة أموال الهيئة الناظمة للاتصالات

أقرت وزارة الإتصالات ووزارة المال نظام إدارة أموال "الهيئة المنظمة للاتصالات" TRA، فيما رأت وزارة المال ان النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية، وأكدت انه ينسجم ويتوافق مع أحكام قانون الإتصالات رقم ٤٣١ الصادر في ٢٢ تموز ٢٠٠٢، ومع المرسوم رقم ١٤٢٦٤ تاريخ ٤ آذار ٢٠٠٥، والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة وتطبيقا دقيقا لأحكامه.

وقال رئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة، في بيان صادر امس ان "النظام مثال يحتذى يمكن للمؤسسات العامة والهيئات الرسمية الأخرى اعتماده، وأخذه في الحسبان لدى تطوير القوانين والتشريعات الموجودة حاليا في لبنان، بالنظر الى تمتعه بأفضل شروط الشفافية والفعالية والمحاسبة"، مضيفا ان "المشروع يتوافق مع أهم وأحدث المعايير العالمية المعاصرة".

ورأت وزارة المال ان "نظام إدارة أموال الهيئة، ينسجم مع أحكام قانون المحاسبة العمومية في معظم أحكامه، إضافة الى انه جاء ملائما لهيكل الهيئة الإداري وللغاية من إنشائها، ومستجيبا لمتطلبات ومستلزمات النشاط فيها".

وأشارت الى ان النظام جاء متطورا وحديثا لجهة:

- إعتماد قواعد المحاسبة الوطنية (التصميم المحاسبي العام) ومعايير المحاسبة في القطاع العام.
- إعتماد النظام المحاسبي على أساس الإستحقاق، مماثل لقواعد المحاسبة في القطاع الخاص.
- إعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية.
- إعتماد التقارير المالية الشهرية والسنوية.
- إعتماد البيانات المالية والمحاسبية المعتمدة في القطاعين العام والخاص في الوقت نفسه.
- إخضاع الحسابات لنظام التدقيق الداخلي والخارجي المستقل.

وقالت وزارة المال ان "النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية"، وإقترحت "تطوير هذا القانون وتحديثه ليصبح متوافقا مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراقبة على إدارة الأموال العمومية".

ولفتت الوزارة أخيرا، الى ان "إعتماد طريقة استدراج العروض كما هي مبينة في النظام تؤمن السرعة والمرونة والشفافية في أعمال التلزيم والتنفيذ".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"